



2024; 20(2);1- 23

بسم الله الرحمن الرحيم

Omdurman Islamic University Journal(OIJ)

مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

<https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oij>

<https://doi.org/10.52981/oij.v1i2.1726>



ISSN: 5361-1858

أثر التضخم على حجم الودائع الاستثمارية في السودان خلال الفترة 2010_2019م

The impact of Inflation on the volume of investment deposits in Sudan during the period 2010-2019

د. مينا س عبدالرحمن علي الخبير¹ ، د. معتصم سيد أحمد محمد عبدالله²

¹ كلية الاقتصاد - كلية شرق النيل - السودان

² كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان

للاستشهاد بهذا المقال:-

د. مينا س عبدالرحمن علي الخبير¹ ، د. معتصم سيد أحمد محمد عبدالله² ، أثر التضخم على حجم الودائع الاستثمارية في السودان خلال الفترة

2010_2019م ، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

ISSN: 5361-1858

<https://doi.org/10.52981/oij.v1i2.1726>

المستخلص :

هدف البحث إلى معرفة أثر التضخم على حجم الودائع الاستثمارية في السودان ، باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة (2010-2019)، واستخدم البحث نموذج الحدار خطى متعدد وتقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وقد تم اختبار السلاسل الزمنية عن طريق اختبار (Dikey Foller)، واختبار (Philips-Prron)، واختبار جاهانسون لتحليل العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام برنامج (9)Eviews، وخلص البحث إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والودائع الاستثمارية، معامل التحديد في النموذج 0.81 وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر التغير الذي حدث للمتغيرات التابعة بنسبة 81%، زيادة التضخم بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض الودائع الاستثمارية بمقدار 15.9%، 10.1%. وكانت أهم التوصيات، دراسة ومتابعة معدلات التضخم من قبل البنوك التجارية باعتباره من العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الإيداع.

الكلمات المفتاحية: التضخم ، الودائع الاستثمارية، البنوك التجارية.

Abstract :

The study aimed to know the effect of the change in the money supply on the macroeconomic variables in Sudan , using annual time series data during the period (2010- 2019). The study used a multiple linear regression model and estimating the equation by the method of ordinary least squares, The time series were tested by Dickey- Feller and Phillips test , And the Johansson test to analyze the relationship between the study variables. The study used the descriptive analytical approach and the econometric approach Eviews(9). and one of the most important results there is an inverse relationship between inflation and investment deposit , the coefficient of determination in the model is 0.81%, That means that the independent variables explains the change that occurred to the dependent variable by 81% ,An increase in inflation by 1% leads to a decrease in deposits by 15.9%, 10.1% . The most important recommendations were the study and follow- up of inflation rates by commercial banks, as one of the main factors affecting the decision to deposit.

Keywords: Inflation, Investment deposits, Commercial banks.

1-1 المقدمة:

تنحصر موارد البنوك التجارية في دائرتين: الدائرة الأولى تحوي الموارد الذاتية (المصادر الداخلية) المتمثلة بحقوق الملكية ومنها: رأس المال المدفوع من قبل المساهمين ، أما الدائرة الثانية (المصادر الخارجية) ومن أهمها الودائع بكل أشكالها. وتعتبر الودائع الاستثمارية من أهم المصادر المالية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في عمليتي التمويل والاستثمار، حيث توظف هذه الأموال في المشروعات النافعة للفرد والمجتمع على حد سواء مما يؤدي إلى التقدم الاقتصادي في الدولة، غير أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض تلك الودائع في البنوك التجارية مما يشكل عائقاً أمام عملية تمويل المشروعات الاقتصادية التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في السودان.

مشكلة البحث:

تعتبر الودائع المصدر الرئيس للأموال في الجهاز المصرفي، وحجر نشاطها الأساسي في تمويل المستثمرين مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن عملية تعبئة الودائع الاستثمارية تتأثر بعدة عوامل منها ارتفاع معدلات التضخم، ومن هنا جاء سؤال البحث الرئيس: هل للتضخم تأثير على حجم الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي في السودان، ومنه تدرج الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل هنالك علاقة بين ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي في السودان؟
2. ما هو مقدار تأثير التضخم على الودائع الاستثمارية؟

أهداف البحث:

1. معرفة تطور حجم الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي في السودان.

2. معرفة أسباب التضخم في السودان.

3. بيان أثر التضخم على حجم الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي السوداني.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تتمثل في إثراء المعرفة العلمية.

الأهمية العملية: توفير البيانات والمعلومات التي تفيد في دراسات مستقبلية، بالإضافة إلى مساعدة الجهات ذات الصلة في اتخاذ القرارات الملائمة من أجل معالجة أثر التضخم على الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي السوداني.

فرضيات البحث:

1. توجد علاقة عكسية بين ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي السوداني.

2. يؤثر ضعف الودائع الاستثمارية على عملية التنمية الاقتصادية في السودان.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي من حيث جمع المعلومات وعرض البيانات المتعلقة بالموضوع، كما اتبع منهج الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقات الكمية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة محل البحث، وتقييم المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9)، وقد تم الحصول على بيانات البحث من المصادر الأولية الممثلة في التقارير السنوية للاتحاد المصارف السوداني، وبنك السودان المركزي، والمصادر الثانوية المتمثلة في: الكتب والمراجع العلمية، والبحوث السابقة، والمجلات العلمية.

حدود البحث:

المكانية: السودان

الزمانية: 2010 – 2019م.

الموضوعية: التضخم والودائع الاستثمارية.

هيكل البحث:

يتكون البحث من ثلاث محاور، يتضمن المحور الأول: مفهوم التضخم وأنواعه وآثاره، بينما يحوى المحور الثاني: مفهوم الودائع الاستثمارية وأهميتها، والمحور الثالث: أثر التضخم على حجم الودائع الاستثمارية في السودان خلال الفترة 2010-2019م ، ثم خاتمة البحث متضمنة النتائج والتوصيات.

1-2 البحوث السابقة:

البحث الأول: أثر التضخم وسعر الصرف والودائع المصرفية في عائدات شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في السودان للفترة (1999-2016م).

هدف البحث إلى معرفة أثر التضخم وسعر الصرف والودائع المصرفية في عائدات شهادات شهامة، ومدى مساهمتها في تفعيل نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية. وتوصل البحث إلى العديد من النتائج كان من أهمها: أن العلاقة بين التضخم وعائدات شهادات شهامة علاقة عكسية ، وأن العلاقة بين سعر الصرف وعائدات شهامة طردية. كما أوصت الدراسة بضرورة ربط عائدات شهادات شهامة

بالتغيرات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية، ووضع المزيد من الضوابط للقطاع المصرفي باستثمار موارده في الأوراق المالية الحكومية. (يوسف، 2018م).

البحث الثاني: معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية.

هدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير معدل التضخم على حجم ودائع المصارف الإسلامية خلال الفترة (2007-2014م) وقد تم البحث على مجموعة من المصارف الإسلامية في سورية، وخلص البحث إلى أن هناك علاقة إيجابية بين معدل التضخم وحجم الودائع، إضافة إلى ارتفاع حجم الإيداعات في المصارف الإسلامية خلال فترة البحث عدا 2011م حيث شهد انخفاض في نسبة الودائع، وأيضاً ارتفاع في معدلات التضخم بشكل عام. (ندور - زهير، 2017م).

البحث الثالث: تقدير دالة الطلب على الودائع المصرفية في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك خلال الفترة (1980-2013م).

تمثلت مشكلة البحث في معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على الودائع المصرفية، ودرجة تأثيرها. وقد خلص البحث بعد التحليل إلى نتائج من أهمها: وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين كل من الطلب على الودائع المصرفية من جانب والدخل القومي وحجم التمويل المصرفي من جانب آخر، وعدم وجود تلك العلاقة بين الطلب على الودائع المصرفية والتضخم. (موسى، 2015م).

التعقيب على البحوث السابقة:

تعتبر كل من البحوث السابقة: (يوسف، 2018م)، (ندور - زهير، 2017م)، (موسى، 2015م). الأقرب للإشكالية التي يعالجها البحث إلا أنه يختلف عنها في عدة نقاط نذكر منها :

العينات: وهي عينة من البنوك التجارية تعمل في السودان ضمت (بنك امدرمان الوطني، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك الجزيرة الاردني).

من حيث الهدف: اختلفت اتجاهات الباحثين في البحوث السابقة، حيث هدفت إلى بيان أثر المتغير التضخم وسعر الصرف، والدخل القومي على الودائع المصرفية، إلا أن هذا البحث ركز على الودائع الاستثمارية (كمتغير تابع)، ومعدلات التضخم (كمتغير مستقل).
الحدود الزمانية والمكانية: إذ أن كل البحوث السابقة ليست ضمن فترات البحث الحالي، وإن اتفقت في بلد البحث.

المحور الأول: مفهوم التضخم وأنواعه وآثاره

يعتبر من أهم مشاكل الاقتصاد الكلي، كما أنه أحد أهم أهداف السياسة النقدية؛ لأنه يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في الدول.

1-1 تعريف التضخم:

التضخم من وجهة نظر علم الاقتصاد هو الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار. (الصرن، 2000 م، ص339).

ويتضمن هذا التعريف ارتفاع وغلاء الأسعار بشكل عام، كما يؤكد استمرارية هذا الارتفاع الأمر الذي يخفض القوة الشرائية للنقود والقيمة النقدية للأصول وليس الارتفاع العارض الذي لا يؤثر على الاقتصاد. (الوزني _ الرفاعي، 2001م، ص249).

1-2 أنواع التضخم:

يمكن تصنيف التضخم وفقاً لاعتبارات عديدة من أهمها:

أولاً: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار: ويندرج تحت هذا المعيار النوعين التاليين:

1- التضخم المكبوت: وهنا تتخذ الدولة سياسات تقضى بتجميد الأسعار والحد من زيادتها، ولا يسمح لها بالظهور. (عبد الرحمن _ عريقات ، 1999م، ص154).

2- التضخم المكشوف: يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه.

ثانياً: حسب مدى حدة الضغط التضخمي:

1- التضخم الزاحف: الذي يتصف بارتفاع بطيء في أسعار السلع والخدمات في حدود 2% سنوياً. (الغولي، _ شهاب، 1999م، ص88).

2- التضخم الطليق: ويحدث عندما يكون الارتفاع المستمر في الأسعار في حدود 5% إلى 10% سنوياً. وهذا النوع فيه انذار بخطورة الوضع إذا لم يمكن تداركه بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة من الممكن أن تصل إلى حدود كبيرة.

3- التضخم الجامح: وفي هذا النوع تنفلت الأسعار وتتزايد بمعدلات مرتفعة قد تصل إلى حدود 50% إلى 60% سنوياً خلال فترة قصيرة من الأسعار. ولهذا يعتبر هذا النوع أشد أنواع التضخم ضرراً وآثاراً على الاقتصاد القومي حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف. (عنايه، 2000م، ص56).

ثالثاً: بحسب مصادر وأسباب التضخم:

1- تضخم الطلب: وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي في الاقتصاد القومي.

2- تضخم التكاليف: وينشأ هذا النوع عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية.

3- التضخم المستورد: ويظهر هذا النوع من التضخم في الدول النامية التي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج، فبسبب ارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع الأسعار في الدول المستوردة. (خريس _ أبو خضير ، 2002م، ص129).

1-3 مؤشرات قياس التضخم:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس ظاهرة التضخم من أهمها:-

- 1- الأرقام التي تعتمد على المقارنة بين سنة أساس ، وهي ثابتة تنسب إليها التغيرات السعرية، وسنة أخرى هي السنة التي يراد قياس معدل التضخم فيها. ومن هذه الأرقام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار المنتج وغيرها.
- 2- معدل الضغط التضخمي، حيث يتم فيه مقارنة معدل التغير للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مع الأسعار الثابتة.
- 3- معدل الإفراط النقدي، ويستند هذا إلى التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود وهو المتغير الرئيسي لتغير المستوى العام في الأسعار.

1-4 الآثار الاقتصادية للتضخم:

ينجم عن التضخم العديد من الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تنعكس على مختلف مكونات البناء الاقتصادي ومتغيراته الأمر الذي يجعل التضخم احد المشاكل الاقتصادية الكبرى، ومن أهم الآثار الاقتصادية للتضخم:

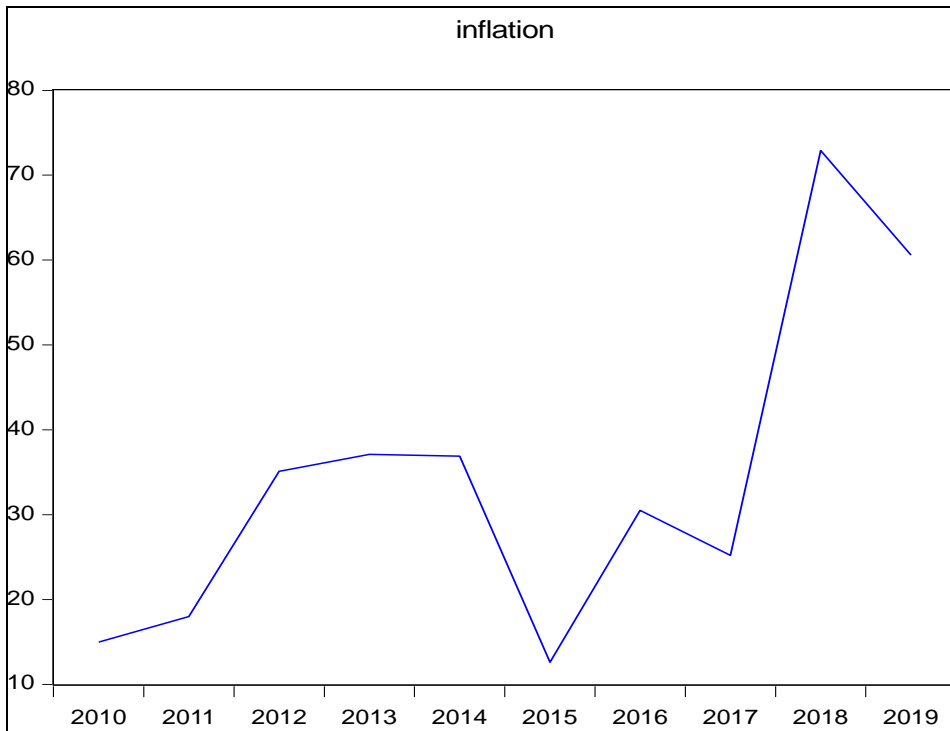
- 1- أثر التضخم على توزيع الدخل القومي، حيث يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تدهور القيمة الحقيقية للنقود خاصة لأصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الأجور والمرتببات؛ لأن هذه الأخيرة لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار. أما أصحاب المشاريع فعالباً ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية بمعدلات تفوق معدلات التضخم . كل ذلك يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظراً لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع. (عبد الرحمن _ عريقات، 1999م، ص155).
- 2- أثر التضخم على العملة، يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة ، وإضعاف الحافز على الادخار حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها للتدهور المستمر، وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي بحيث يزداد الميل نحو الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم نحو الادخار .
- 3- أثر التضخم على القروض، من أكثر الفئات التي تتأثر بالتضخم المقرضين، فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت؛ إذ يؤثر الانخفاض في قيمة النقود بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار على القوة الشرائية للنقود. (غزلان، 2002م، ص321).
- 4- أثر التضخم على هيكل الإنتاج، يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي تتمتع بطبيعة المضاربة، وذلك على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية الحقيقية. ففي فترات التضخم وارتفاع الأسعار تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالأراضي والعقارات والسيارات، بينما تقل الاستثمارات طويلة الأجل التي تعود بنفع أكبر على الاقتصاد القومي. (عطوان، 1989، ص191).
- 5- أثر التضخم على ميزان المدفوعات، يترتب على التضخم عجز في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات.

1-5 أسباب التضخم فى السودان:

لا يختلف الاقتصاد السودانى كثيراً عن اقتصادات الدول النامية الأخرى حيث ظل يعانى من ظاهرة التضخم لفترات طويلة، وطيلة سنوات البحث وإن اختلفت حدته وأسبابه من فترة لأخرى، وهذا ما يعكسه الشكل رقم (1)، وسيتم إبراز أهم أسباب التضخم فى النقاط التالية:-

- 1- زيادة عرض النقود بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومى، ومن ثم تزايد حجم مديونية الحكومة من البنك المركزى.
- 2- تدنى الإنتاجية فى القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة) مما أدى إلى تزايد تكاليف الإنتاج، ومن ثم تصاعد أسعار السلع المنتجة.
- 3- تزايد أعباء الديون الخارجية.
- 4- تزايد العجز فى ميزان المدفوعات.
- 5- المشاكل الهيكلية التى ظلت تلازم الاقتصاد السودانى بسبب عدم وجود التخطيط السليم مما سبب: اختلال فى العرض والطلب الكلى، العجز المستمر فى الموازنة العامة، التدهور المستمر فى سعر صرف العملة، عدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً أمثل. (الحسن، 2002م، ص 68).

شكل رقم (1) معدلات التضخم فى السودان خلال الفترة 2010-2019



المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes، 2022، من الملحق رقم (1).

يتضح من الشكل رقم (1) ارتفاع معدلات التضخم في السودان، فقد شهدت الفترة التذبذب بين الزيادة والنقصان الطفيف، فقد بلغ التضخم في العام 2010، 15.0%، ثم ارتفع في العام 2011، إلى 18.0 أي بمعدل زيادة بلغت 3%، ثم واصل الارتفاع بمعدل زيادة 35.1%، وذلك في العام 2012، ثم انخفض انخفاضاً طفيفاً عامي 2013-2014 بمعدل انخفاض بلغ 16%، 16.2% على التوالي، ثم انخفض انخفاضاً ملحوظاً عام 2015، بلغ 12.6%. ثم شهدت الفترة من 2016-2017 التذبذب بين الزيادة والنقصان بلغت على التوالي 30.5%، 25.2%، إلا أن عام 2018 شهد أعلى معدلات تضخم إذ بلغ 72.9% أي بمعدل زيادة بلغ 47.7%، ثم انخفض انخفاضاً ملحوظاً في العام 2019 مقارنة بالعام 2018، بمعدل نقصان بلغ 12.3%.

المحور الثاني : مفهوم الودائع وأنواعها

تعتبر الودائع من أهم موارد الأموال الخارجية في البنوك التجارية والتي يستهدف البنك التجاري من ورائها تحقيق الربح وتوزيع عائد مجزي على المساهمين وعلى أصحاب الودائع الاستثمارية من خلال العمليات الاستثمارية التي يقوم بها، بالإضافة إلى اعتبارها إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور في البنك. (المكاوي، 2012م، ص133).

1-2 تعريف الودائع:

تعرف الوديعة على أنها كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف. ومن جهة أخرى، فإن الوديعة لا تعني تحويلاً للملكية، أي ملكية النقود فهي دائماً ملك لصاحبها، تخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة. وقد نقل حق التصرف فيها إلى البنك ولكن بشكل مؤقت أيضاً. وعرفت بأنها: عبارة عن نقود يقوم شخص ما طبيعي أو معنوي بإيداعها لدى البنك على أن يلتزم هذا الأخير بردها إليه لدى الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليها. ويكتسب المودع لديه ملكية النقود، ويكون له الحق في التصرف فيها مع إلزامه برد مثلها للمودع، ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة. (الوادي - سمحان، 2007م، ص67).

2-2 أنواع الودائع:

تنقسم الودائع إلى ثلاثة أنواع هي:-

أولاً: الودائع الجارية:

هي عبارة عن مبالغ من الأموال يضعها المدخر كإمانة في المصرف، ويحق له السحب منها في أي وقت ولا يلحق المدخر أي عائد من المصرف، ولكن قد يحصل على خدمات مجانية كإصدار دفتر شيكات، دفع وتحصيل الشيكات وخدمة السحب على المكشوف ضمن حدود يتفق عليها. (بن عيسى، 1429هـ، ص6).

الجدير بالذكر أن الحسابات الجارية لا تدرج ضمن العمليات الاستثمارية للبنك ، ولكنها تعتبر عنصراً من عناصر السيولة لمشروعات استثمارية قصيرة الأجل في البنك.

ثانياً: الودائع الادخارية:

هي ودائع صغيرة المقدار، ويسمح لصاحب هذا النوع من الودائع بالسحب من حسابه بشروط معينة تتعلق بمحدود المبلغ المسحوب، والزمن، والمشاركة في الأرباح.

وفي هذا النوع لا يتم إشراك جميع المبلغ المودع في الاستثمار ، بل يتم تشغيل نسبة منه فقط، ويتم اعتبار الباقي على سبيل القرض. (الوادي - سمحان، 2007م ، ص 70، 72).

ثالثاً: الودائع الاستثمارية:

هي الحسابات التي يفتحها البنك التجاري لعملائه على سبيل المضاربة، حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم فيقومون بتوقيع عقد مع البنك مفاداً أنه يقوضونه بالعمل في أموالهم ضمن الشروط الموضوعه، على أن يتم توزيع الأرباح بينهم. وبذلك يمكن القول أن خصائص الودائع الاستثمارية هي:

1- عائد هذه الودائع يتحدد وفقاً لنشاط البنك خلال فترة الوديعة، ويتحمل أصحاب هذه الودائع نفس المخاطر التي يتحملها البنك.

2- الخسائر التي تحدث كنتيجة للأنشطة الاستثمارية للبنوك تنعكس في صورة انخفاض قيمة الودائع، غير أن حصول خسارة يقل إلى أدنى حد؛ بسبب تنوع محافظ الاستثمار للبنوك، والانتقاء الحريص للمشروعات والإشراف والمراقبة. (المكاوي، 2012م ، ص136).

2-3: الأهمية الاقتصادية للودائع الاستثمارية:

نظراً لأن البنوك التجارية تعتبر وسيطاً تنموياً تعمل على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك يتطلب انعكاس هذه الأهداف على السياسات المختلفة لاستثمار الأموال.

وتمثل الودائع أهمية في الاقتصاد القومي؛ لأنها تعمل على زيادة القدرة على تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال إمدادها بالمال اللازم سواء من العملة المحلية أو الأجنبية، إلى جانب مساهمتها في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

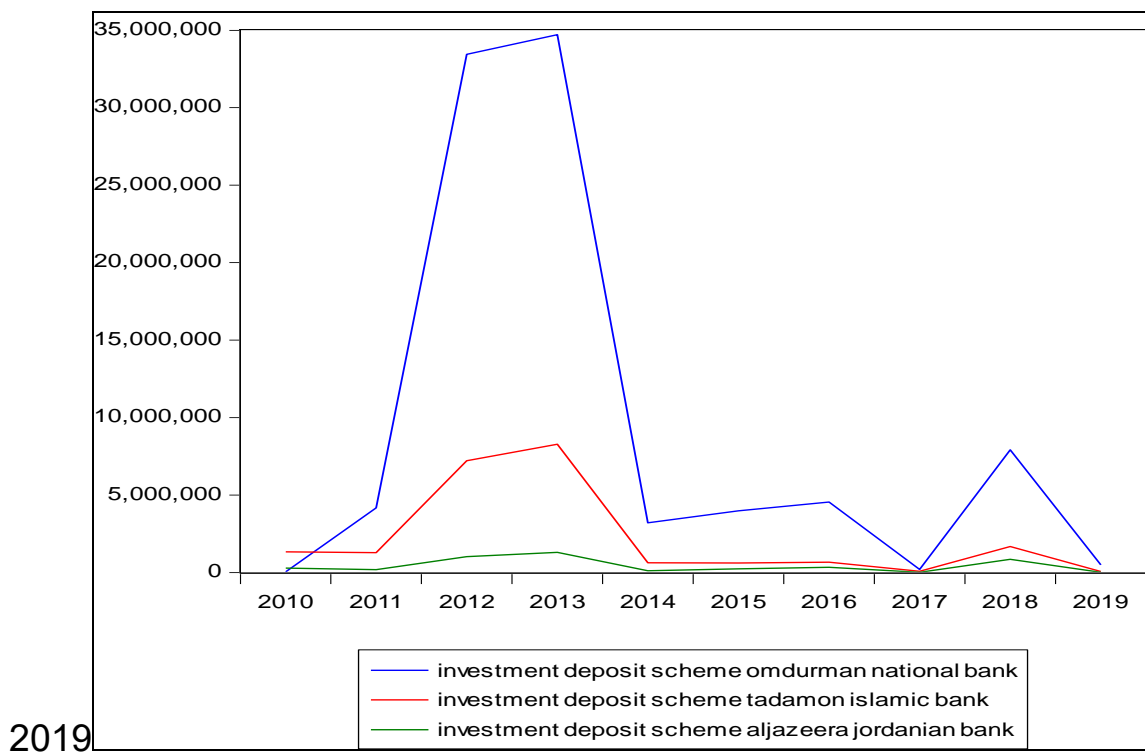
وتتلخص أهمية الودائع الاقتصادية للودائع الاستثمارية في النقاط التالية:-

- 1- تعتبر الودائع الاستثمارية وسيلة مهمة من وسائل الدفع لما تحاط به من الضمانات القوية والناجحة من عنصر الثقة في البنوك.
- 2- تعتبر الودائع الاستثمارية أموالاً عاطلة قبل إيداعها في البنوك، ومن ثم دخولها في مجال الاستثمار والإنتاج في شكل عمليات استثمارية لطالبي التمويل يسهم في إحداث النمو الاقتصادي في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية.
- 3- تمنح الودائع الاستثمارية البنك القدرة على خلق الائتمان بدرجة أكبر مما يساعد في زيادة وسائل الدفع التي تزيد من كمية عرض النقود، فكلما كثرت وسائل الدفع اتسعت حركة الأنشطة الاقتصادية المختلفة. (المرجع السابق، 2012م، ص 141-142).

المحور الثالث : أثر التضخم على الودائع الاستثمارية في السودان

أولاً: مجتمع وعينة البحث: يشمل مجتمع البحث البنوك التجارية عموماً، بينما تمثل عينة البحث بنك امدرمان الوطني، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك الجزيرة الأردني، وقد وقع الاختيار عليهم بناءً على ترتيبهم في جذب الودائع الاستثمارية؛ حيث جاء بنك امدرمان الوطني في مقدمة البنوك ذات الودائع العالية، أما بنك التضامن الإسلامي فكان من ضمن البنوك المتوسطة في جذب الودائع الاستثمارية. في حين جاء بنك الجزيرة الأردني من البنوك الأدنى في استقطاب الودائع الاستثمارية.

شكل رقم (2) حجم الودائع الاستثمارية في السودان خلال الفترة 2010-2019



المصدر: إعداد الباحث، برنامج (Eviwes9)، 2022، من الملحق رقم (2).

يلاحظ من الشكل رقم (2)، والملحق رقم (2) التذبذب بين الزيادة والنقصان لإجمالي حجم الودائع الاستثمارية في مجتمع البحث ككل، ففي العام 2011 بلغ حجم الإجمالي للودائع الاستثمارية 4.77% مقارنة بالعام 2010 بنسبة بلغت 1.40% أي بمعدل زيادة 3.37%، ثم ارتفعت حجم الودائع الاستثمارية عامي 2012-2013 بنسبة بلغت على التوالي 34.57%، 37.57% أي بمعدل زيادة بلغت 3%، ثم انخفضت إجمالي الودائع الاستثمارية انخفاضاً ملحوظاً بمعدل بلغ 34.17%، إلا أن إجمالي الودائع الاستثمارية ارتفع ارتفاعاً طفيفاً عامي 2015-2016 بنسبة بلغت على التوالي 4.08%، 4.68%، ثم رجع للانخفاض مرة

أخرى بنسبة بلغت 0.22% ، ثم ارتفعت بنسبة بلغت 8.85 أي بمعدل زيادة بلغ 8.63% ، أما في العام 2019 انخفضت انخفاضاً ملحوظاً بلغت 8.39%.

يعتبر بنك امدرمان الوطني من البنوك ذات الودائع العالية، فالشكل رقم (2) والملحق رقم (2) يوضح ذلك إذ شهدت الودائع تذبذب بين الزيادة والنقصان طيلة فترة البحث ، فقد بلغت أعلى ارتفاع لها عامي 2012-2013 بلغت على التوالي 36.07%، 37.50% ، ثم واصلت الانخفاض في العام 2014 بنسبة بلغت 3.46% أي بمعدل انخفاض بلغ 34.0%، ثم ارتفعت عامي 2015-2016 بنسبة بلغت على التوالي 4.29%، 4.89%، ثم انخفضت في العام 2017 بمعدل انخفاض بلغ 4.69%، إلا أنه في العام 2018 رجعت للارتفاع مرة أخرى بنسبة بلغت 8.53% وبمعدل زيادة 8.33%، ثم انخفضت بمعدل 8.01 في العام 2019.

أما بنك التضامن الإسلامي فيعتبر من البنوك ذات الودائع المتوسطة، فالشكل رقم (2) والملحق رقم (2) يوضح التذبذب بين الزيادة والنقصان، إذ انخفضت الودائع في العام 2011 بنسبة بلغت 5.86% مقارنة بالعام 2010 بنسبة بلغت 6.10% أي بمعدل نقصان بلغ 0.24%. إلا أن عامي 2012-2013 شهدت تذبذباً ملحوظاً بلغ 33.07%، 37.94% أي بمعدل زيادة بلغت 27.21%، 32.08% على التوالي. أما العام 2015 فقد انخفضت الودائع انخفاضاً طفيفاً بمعدل بلغ 0.11% مقارنة بالعام 2014 إذ بلغت نسبة الودائع الاستثمارية فيه 2.90%، ثم ارتفعت الودائع ارتفاعاً طفيفاً في العام 2016 بمعدل زيادة بلغت 0.2%، ثم انخفضت في العام 2017 بنسبة بلغت 0.33 أي بمعدل انخفاض بلغ 2.66%، وفي العام 2018 ارتفعت الودائع بنسبة 7.71% أي بمعدل زيادة بلغت 7.38%، إلا أنها انخفضت مرة أخرى عام 2019 بنسبة بلغت 0.31% أي بمعدل انخفاض بلغ 7.4%.

يصنف بنك الجزيرة الأردني من البنوك التجارية ذات الأدي في جذب الودائع الاستثمارية، إذ شهدت ودائعه التذبذب بين الزيادة والنقصان، فقد انخفضت الودائع في العام 2011 بنسبة 5.22% مقارنة بالعام 2010 بنسبة 8.40% أي بمعدل انخفاض بلغ 3.18%، ثم واصلت في الانخفاض عام 2012 بنسبة بلغت 3.02% أي بمعدل انخفاض بلغ 2.2%. إلا أن عام 2013 شهدت فيه الودائع ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة بلغت 38.42% أي بمعدل زيادة بلغت 35.4%، ثم انخفضت الودائع عام 2014 بنسبة 3.23%، وارتفعت ارتفاعاً طفيفاً عام 2015 بنسبة بلغت 6.76%، وواصلت في الارتفاع بنسبة بلغت 9.88% وذلك في العام 2016، وانخفضت في العام 2017 بنسبة بلغت 0.01% أي بمعدل انخفاض بلغ 9.87%، وفي العام 2018 ارتفعت الودائع ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 25.05%، إلا أن عام 2019 انخفضت بمعدل بلغ 25.04%، ونسبة بلغت 0.01%. وتعزي تلك التذبذبات بين الزيادة والنقصان إلى ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم في السودان، وإلى زيادة العوائد من الودائع الاستثمارية أو انخفاضها، وإلى عوامل أخرى.

ثانياً: تحليل الودائع الاستثمارية (بنك امدرمان، التضامن الإسلامي، الجزيرة الأردني):

للتعرف على حجم الودائع في البنوك الثلاث سوف يتم الاعتماد على البيانات الصادرة من التقارير السنوية، وسيتم إجراء التحليل الوصفي الذي يشمل الوسط والوسيط والتفرطح وغيرها.

جدول رقم (1) التحليل الوصفي لحجم الودائع الاستثمارية (بنك امدرمان، التضامن الإسلامي، الجزيرة الأردني)

خلال الفترة 2010-2019

البيان	بنك امدرمان الوطني	بنك التضامن الإسلامي	بنك الجزيرة الأردني
Mean	9269076.	2181203.	427772.6
Median	4074646.	966959.0	254466.0
Maximum	34715519	8275894.	1292201.
Minimum	39247.00	57502.00	348.0000
Std. Dev.	13297466	2988865.	455422.9
Skewness	1.383683	1.413603	0.873420
Kurtosis	3.095642	3.217190	2.270271
Jarque-Bera	3.194777	3.350112	1.493313
Probability	0.202424	0.187298	0.473949
Sum	92690764	21812027	4277726.
Sum Sq. Dev.	1.59E+15	8.04E+13	1.87E+12
Observations	10	10	10

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes ، 2022.

يلاحظ من الجدول رقم (1) نتائج الوصف الإحصائي البسيط حيث نجد أن قيمة الانحراف المعياري والتباين ذات قيمة كبيرة؛ و ذلك دلالة على تباعد القيم عن الوسط الحسابي، وقيمة Jarque-Bera=3.1. وهذا يعني أن التوزيع طبيعي للبيانات؛ لأنه أكبر من مستوى المعنوية 5%

ثالثاً: تعريف متغيرات البحث:

- التضخم (INF) : هو الارتفاع المستمر فى المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة. (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 2019، ص137).

- الودائع الاستثمارية (INVES): هي العمود الفقري لإجمالي الموارد المالية فى البنوك التجارية، ويتم تعبئها بناءً على عقد المضاربة.

يحتوى البحث على نموذج نظري يشمل الفترة من 2019 - 2010م. ثم اختيار نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة

المربعات الصغرى (OLS). (Koutsayiannis, 1977 , p294)

المعادلة

$$INF = \beta_0 + \beta_1 INVES + \beta_2 INVES + \beta_3 INVES + \mu_1 \dots$$

حيث أن :

INF = التضخم

INVES₁ = الودائع الاستثمارية لبنك امدرمان الوطني

INVES₂ = الودائع الاستثمارية لبنك التضامن الإسلامى

INVES₃ = الودائع الاستثمارية لبنك الجزيرة الإردنى

u₁ = حد الخطأ

B₀ , B₁ , , B₂, B₃, = المعالم

جدول رقم (2) المتغيرات

حد الخطأ	المعالم	المتغيرات الداخلية	المتغيرات الخارجية
u ₁	B ₀ , B ₁ , B ₂ , B ₃ , ...	INF	Inves ₁
			Inves ₂
			Inves ₃

المصدر: إعداد الباحث.

معالجة البيانات:

تسمى عملية تحويل السلسلة في حالة عدم الاستقرار إلى حالة الاستقرار بعملية معالجة بيانات السلسلة، والعملية السابقة لمعالجة البيانات تسمى عملية اختبار السلاسل الزمنية للتأكد من درجة استقرارها، وتتم عملية الاختبارات من خلال اختبارين هما استقرار السلسلة (Stationary) والتكامل المشترك (Cointegration) نتحدث عنهم على التوالي :-

أ. استقرار السلسلة (Stationary)

عند التحليل القياسي وقبل البدء في العمل القياسي وتقدير النموذج يتم إجراء اختبار استقرار السلسلة لمعرفة نوع الانحدار هل هو انحدار حقيقي أو انحدار زائف أو تقلبات موسمية. فإذا تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية و بها متغير به اتجاه عام أو تقلبات موسمية أي غير مستقر هنا تكون النتائج والانحدار غير حقيقي وهو انحدار زائف والسلسلة غير ساكنة، وإجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية، ولا بد من استقرار المتغير الغير ساكن. هنالك اختبارين للكشف عن استقرار السلسلة هما (اختبار ديكي فليمر المدمج Augmented Dikey Foller [ADF]) و اختبار فيلبس - بيرون (Philips-Prron[P.P]) يتم اختبار أي منهما في ثلاث مستويات المستوى (level) والفرق الأول والفرق الثاني. وإذا كانت قيمة اختبار ديكي فليمر (ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (P.P) القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند أي مستوى احتمال ثقة تكون السلسلة ساكنة. يتم اختبار كل متغير على حده لمعرفة درجة السكون عند مستوى الاعتماد 95%. الجداول التالية توضح ذلك :

جدول رقم (3) استقرار السلسلة لمتغير التضخم

Null Hypothesis: INFL has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
Prob.*	t-Statistic			
0.4503	-1.583001	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.420595		1% level	Test critical values:
	-3.259808		5% level	
	-2.771129		10% level	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes ، 2022.

جدول رقم (4) استقرار السلسلة لمتغير ودائع بنك امدرمان الوطني

Null Hypothesis: INVES1 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
Prob.*	t-Statistic			

0.3254	-1.879825	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.420595		1% level	Test critical values:
	-3.259808		5% level	
	-2.771129		10% level	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes، 2022.

جدول رقم (5) استقرار السلسلة لمتغير وداىع بنك التضامن الإسلامى

Null Hypothesis: INVES2 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
Prob.*	t-Statistic			
0.3769	-1.751562	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.420595		1% level	Test critical values:
	-3.259808		5% level	
	-2.771129		10% level	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes، 2022.

جدول رقم (6) استقرار السلسلة لمتغير وداىع بنك الجزيرة الأردنى

Null Hypothesis: INVES3 has a unit root

Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
Prob.*	t-Statistic			
0.1113	-2.695696	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.420595		1% level	Test critical values:
	-3.259808		5% level	
	-2.771129		10% level	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes، 2022.

جدول رقم (7) استقرار المتغيرات

اسم المتغير	استقرار المتغير	اسم الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
INFL	المستوي	ADF	-1.583001	-3.259808
INVES1	المستوي	ADF	-1.879825	-3.259808
INVES2	المستوي	ADF	-1.751562	-3.259808
INVES3	المستوي	ADF	-2.695696	-3.259808

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes، 2022.

ب. التكامل المشترك: التكامل المشترك هو للسلسلة غير الساكنة . أهمية التكامل المشترك إذا كان هناك متغير أو أكثر غير ساكن يمكن أن يكون الانحدار زائف أو حقيقي إذا كان جميع المتغيرات متكاملة من رتبة واحدة حتى إذا كانت البيانات غير ساكنة (الرشيد ، 2007، ص 29) .

يستخدم هذا الاختبار بعد الحصول على النموذج الأمثل وهو اختبار استقرار البواقي، فإذا كانت البواقي ساكنة إذن المتغيرات متكاملة من درجة واحدة أي من نفس الرتبة أي ساكنة في المستوى (level) أما إذا كانت البواقي غير ساكنة إذن المتغيرات غير متكاملة من

نفس الرتبة، الجدول رقم (4) يوضح أن كل المتغيرات ساكنة أو تم استقرارها باستخدام اختبارين ديكي فلر (ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (P.P).

وهذا يعنى أن المتغيرات ساكنة وتم استقرارها في المستوى

المرحلة الأولى: توصيف النموذج:

أ/ تحديد المتغيرات:

INF = التضخم متغير مستقل.

INVES₁ = الودائع الاستثمارية لبنك امدرمان الوطني متغير تابع .

INVES₂ = الودائع الاستثمارية لبنك التضامن الإسلامي متغير تابع .

INVES₃ = الودائع الاستثمارية لبنك الجزيرة الأردني متغير تابع.

B₀ , B₁ B₂ , B₃ = المعالم

u₁ = حد الخطأ

ب/ تحديد الشكل الرياضي:

نموذج انحدار متعدد به ثلاث متغيرات تابعة ومتغير مستقل مع التجريب بالشكل اللوغريثمي، والنصف لوغريثمي .

$$INF = \beta_0 + \beta_1 INVES + \beta_2 INVES + \beta_3 EINVES + \mu_1 \dots$$

ج/ تحديد الإشارات المسبقة للمعالم:

β_0 = الثابت أو القاطع وهو ذو قيمة موجبة أكبر من الصفر في المعادلة $\beta_0 > 0$

β_1 = معامل الودائع الاستثمارية لبنك امدرمان الوطني ذو قيمة سالبة للعلاقة العكسية بين التضخم والودائع الاستثمارية كلما زاد

التضخم تنخفض الودائع الاستثمارية والعكس صحيح $\beta_1 < 0$.

β_2 = معامل الودائع الاستثمارية لبنك التضامن الإسلامي ذو قيمة سالبة للعلاقة العكسية بين التضخم والودائع الاستثمارية كلما زاد

التضخم تنخفض الودائع الاستثمارية والعكس صحيح $\beta_2 < 0$.

β_3 = معامل الودائع الاستثمارية لبنك الجزيرة الأردني ذو قيمة سالبة للعلاقة العكسية بين التضخم والودائع الاستثمارية كلما زاد

التضخم تنخفض الودائع الاستثمارية والعكس صحيح $\beta_3 < 0$.

2- المرحلة الثانية : تقدير النموذج

يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية وهو نموذج انحدار متعدد:-

المعادلة : نموذج التضخم وأثره على الودائع الاستثمارية في السودان للفترة (2019-2010م):

جدول رقم (8) نموذج التضخم وأثره على الودائع الاستثمارية في السودان

INF=	-41521.03	-161.35INVES ₁	-1206.69	+ 7792.9INVES ₃
------	-----------	---------------------------	----------	----------------------------

			INVS₂	
Std	(24896.8)	(1054.9)	(901.70)	(1149.60)
T	-1.668065	(1.528419)	1.338247	(6.778838)
Prob	(0.0008)	(0.0000)	(0.0005)	(0.1885)
			$R^2 = 0.84$	F = 90.64 Prob F = 0.0000 D.W = 1.91

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) eviews، 2022م.

2- المرحلة الثالثة : تقييم النموذج

يتم التقييم بالمعايير الثلاثة وهي:

أ/ وفقاً للمعيار الاقتصادي:

β_0 = الثابت أو القاطع ذو قيمة سالبة مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية .

β_1 = معامل الودائع الاستثمارية لبنك امدرامان الوطني ذو قيمة سالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية للعلاقة العكسية بين التضخم

والودائع الاستثمارية كلما زاد التضخم تنخفض الودائع الاستثمارية والعكس صحيح.

β_2 = معامل الودائع الاستثمارية لبنك التضامن الإسلامي ذو قيمة سالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية للعلاقة العكسية بين التضخم

والودائع الاستثمارية كلما زاد التضخم تنخفض الودائع الاستثمارية والعكس صحيح.

β_3 = معامل الودائع الاستثمارية لبنك الجزيرة الأردني ذو قيمة موجبة مخالفة مع النظرية الاقتصادية نظراً للعلاقة العكسية بين التضخم

والودائع الاستثمارية.

ب/ وفقاً للمعيار الإحصائي:

$Prob B_0$ = الثابت غير معتمد إحصائياً لأن مستوى الاعتماد أكبر من 5%.

$Prob B_1$ = معلمة بنك امدرامان الوطني معتمدة إحصائياً لأن مستوى الاعتماد أقل من 5%.

$Prob B_2$ = معلمة بنك التضامن الإسلامي معتمدة إحصائياً لأن مستوى الاعتماد أقل من 5%.

$Prob B_3$ = معلمة بنك الجزيرة الأردني غير معتمدة إحصائياً لأن مستوى الاعتماد أكبر من 5%.

$$R^2 = 0.84$$

المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة 0.84% والباقي 0.16% أثر المتغيرات الغير متضمنة في النموذج.

ج/ وفقاً للمعيار القياسي:

$$D.W = 1.91$$

هذا النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي لأن قيمة D.W تقترب من مستوى الاعتماد 2.

التفسير الاقتصادي:

بما أن معلمة القاطع غير معتمدة إحصائياً وإشارتها مخالفة للنظرية الاقتصادية، ومعلمة بنك الجزيرة الأردني غير معتمدة إحصائياً، وإشارتها مخالفة للنظرية الاقتصادية، فهنا توجد مشكلة ارتباط خطي؛ ولعلاج مشكلة الارتباط نستبعد من النموذج القاطع؛ لأن إشارته مخالفة للنظرية الاقتصادية، ومعلمة بنك الجزيرة الأردني، لأنها مخالفة وغير معتمدة، وعليه يصبح النموذج المعتمد هو التضخم دالة في الودائع الاستثمارية لكل من بنك امدرمان الوطني، وبنك التضامن الإسلامي مع إضافة معامل التصحيح $AR(1)$ وذلك لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي.

المعادلة: معادلة التضخم وأثره على الودائع الاستثمارية في السودان المعدلة

جدول رقم (9) معادلة التضخم وأثره على الودائع الاستثمارية في السودان المعتمدة

LOG(INF)=	-15.91 INVES ₁	- 10.124 INVES ₂	+1.443 AR(1)
Std	(421.2511)	(1.012)	(0.098769)
T	(5.571041)	(0.122616)	(14.60776)
Prob	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
$R^2 = 0.81$	$D.W = 1.93 \cong 2$		

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) eviews، 2022م.

عند إجراء اختبار Q- Statistics لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لأن قيمة $D.W$ تقترب إلى 2، هنا النموذج لا يعاني من أي مشكلة قياسية ونعتمد هذا النموذج.

بعد اختبار النموذج الأمثل وهو النموذج الودائع الاستثمارية يعتمد على التضخم.

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك وهو اختبار استقرار البواقي إذن البواقي ساكنة في المستوى (-6.23076) عند مستوى اعتماد 5% (-2.84235).

نجد عند إجراء اختبار معامل عدم التساوي لثيل نجد أن النموذج معادلة التضخم دالة في الودائع الاستثمارية، ويمكن الاستشراف بها لأن قيمة اختبار ثيل 0.22 وهي قيمة لا تقترب إلى الواحد الصحيح. لذلك يمكن الاستشراف بالنموذج، إذن النموذج لا يعاني من أي مشكلة قياسية ونعتمد هذا النموذج.

خاتمة البحث:

تشمل على النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:-

يظهر البحث النتائج التالية:-

1. هنالك علاقة عكسية بين التضخم والودائع الاستثمارية. وهذا يثبت صحة الفرضية رقم (1)
2. معامل التحديد في المعادلة 0,81% وهذا يدل أن المتغير المستقل (التضخم) يفسر التغير الذي حدث للمتغير التابع (الودائع الاستثمارية) بنسبة 85%، هذا يعني أن التضخم يؤثر على انخفاض الودائع الاستثمارية بالبلاد.
3. زيادة التضخم بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض الودائع الاستثمارية بمقدار 15.9%، 10.1%. وهذا يوضح الفرضية رقم (2).
4. $Prob B_0$ = الثابت غير معتمد إحصائياً لأن مستوى الاعتماد أكبر من 5%.
5. $Prob B_1$ = معلمة بنك امدرمان الوطني معتمدة إحصائياً لأن مستوى الاعتماد أقل من 5%.
6. $Prob B_2$ = معلمة بنك التضامن الإسلامي معتمدة إحصائياً لأن مستوى الاعتماد أقل من 5%.
7. $Prob B_3$ = معلمة بنك الجزيرة الأردني غير معتمدة إحصائياً لأن مستوى الاعتماد أكبر من 5%.
8. تعاني الدول النامية والتي من بينها السودان من التضخم المستورد؛ لأنها تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج.
9. ضعف الجهاز الإنتاجي في السودان بخاصة قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة، والصناعة) بسبب ارتفاع معدلات التضخم في السودان.
10. ارتفاع الإنفاق الحكومي وتمويله من الجهاز المصرفي (التمويل بالعجز) أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في السودان.
11. ارتفاع معدلات التضخم ساهمت في ضعف الحافز على الادخار وبالتالي ضعف حجم الودائع الاستثمارية بالبلاد مما أدى إلى ضعف قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان كل ذلك أدى إلى ضعف التنمية الاقتصادية في السودان.
12. التذبذب بين الزيادة والنقصان في إجمالي حجم الودائع الاستثمارية لمجتمع عين البحث طيلة فترة البحث.

التوصيات:-

تتلخص التوصيات في النقاط التالية:-

1. دراسة ومتابعة معدلات التضخم من قبل البنوك التجارية كونه يعد من العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الإيداع.
2. على البنوك التجارية مراعاة نوعية الاستثمارات في حال ارتفاع معدلات التضخم، كونها ستسلم الأموال بقيمة عالية وسيتم استردادها بقيمة أقل.

3. إتباع البنك المركزي لسياسة امتصاص النقود من الجمهور للحد من التضخم، وذلك باستخدام أدوات التحكم في عرض النقود بفعالية أكبر.
4. تنمية القطاعات الإنتاجية للزراعة والصناعة؛ لتوفير المنتجات وتقليل الاستيراد من الخارج.
5. تقليل الإنفاق الحكومي ووقف تمويله بالعجز من الجهاز المصرفي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع

1. الصرن، رعد حسن، أساسيات التجارة الدولية، دار الرضا للنشر، دمشق 2000م.
2. الوزني، خالد_ الرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
3. الفولى، اسامه_ وآخرون، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، بيروت 1999م.
4. عنايه، غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000م.
5. خريس، جمال_ أبو خضير، ايمن، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر، عمان 2002م.
6. عبد الرحمن، إسماعيل_ عريقات، حري موسى، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، 1999م.
7. غزلان، محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002م.
8. الحسن، عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 2002م.
9. عطوان، مروان، مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)، دار البعث للنشر، فسنطينه 1989م.
10. المكاوي، محمد محمود، البنوك الإسلامية النظرية- التطبيق- التطوير، ط1، دار الكتب، القاهرة ، 2012م.
11. الوادي، محمود- سمحان، حسين، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007م.
12. بن عيسى، عامر، الودائع البنكية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، ب ن، الرياض، 1429هـ، ص(6).
13. الرشيد، طارق، محاضرة عن "معالجة البيانات"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2007م.
14. يوسف، محمد عبد الله، أثر التضخم وسعر الصرف والودائع المصرفية في عائدات الشهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في السودان للفترة (1999-2016م)، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث منشور، 2018 م .
15. ندور، إلياس- زهير، رانيا، معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية - جامعة البعث، ورقة منشورة، 2017 م .
16. موسى، عيسى محمد احمد، تقدير دالة الطلب على الودائع المصرفية في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك خلال الفترة (1980-2013م)، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث منشور، 2015 م .
17. جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، تقارير سنوية للأعوام 2010-2019 .
18. جمهورية السودان، اتحاد المصارف السوداني، تقارير سنوية للأعوام 2010-2019م.

ثانياً: مراجع اجنبية

1. Koutsayiannis ;Theory of Econometrics ,2nd Edition , Macmillan , 1977

ملحق رقم (1) معدلات التضخم فى السودان للأعوام 2010-2019م

معدل التضخم %	العام
15.0	2010
18.0	2011
53.1	2012
37.1	2013
36.9	2014
12.6	2015
30.5	2016
25.2	2017
72.9	2018
60.6	2019

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان المركزى، تقارير سنوية للأعوام 2010-2019م

ملحق رقم (2) حجم الودائع الاستثمارية لمتجمع عينة البحث للأعوام 2010-2019م

آلاف الجنيهات

العام	بنك امدرمان الوطنى	%	بنك التضامن الإسلامى	%	بنك الجزيرة السودانى الأردنى	%	مجموع الودائع	%
2010	39247	0.04	1331300	6.10	281300	8.40	1651847	1.40
2011	4172556	4.50	1279684	5.86	175619	6.22	5627859	4.77
2012	33441357	36.07	7213430	33.07	101640	3.02	40756427	34.57
2013	34715519	37.50	8275894	37.94	1292201	38.42	44283614	37.57
2014	3210358	3.46	633964	2.90	108965	3.23	3953287	3.40
2015	3976735	4.29	610361	2.79	227632	6.76	4814728	4.08
2016	4540163	4.89	654234	2.99	332466	9.88	5526863	4.68
2017	194151	0.20	73031	0.33	406	0.01	267588	0.22
2018	7915212	8.53	1682627	7.71	842654	25.05	10440493	8.85
2019	92690764	0.52	57502	0.31	348	0.01	543316	0.46
المجموع	92690764	100	21812027	100	3363231	100	1.18E+08	100

المصدر: جمهورية السودان، اتحاد المصارف السودانى، تقارير سنوية للأعوام 2010-2019م. العمود من 2، 4، 6، 8 من إعداد الباحث اعتماداً

على بيانات العمود 1، 3، 5، برنامج Excel ، 2007.